



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

كلمة السيد الوزير

افتتاح الدورة التكوينية الثالثة " المساواة بين الجنسين والقيادة"
المدرسة الوطنية العليا للإدارة

أصحاب المعالي السفراء،
السيدة ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة،
السيد ممثل معاهدة سفير الجمهورية الفرنسية،
السيد المدير العام للمدرسة الوطنية العليا للإدارة،
حضرات السيدات والسادة،
ضيوفنا الكرام،

يسعدني وأنا أتشرف بافتتاح أشغال هذه الدورة **التكوينية**
الثالثة في مجال دعم القدرات والتنمية الذاتية ومأسسة مبدأ المساواة في
الإدارة العمومية التي **تنضمها وزارة الوصيفة العمومية وتحديث الإدارة،**
بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أن أرحب بكم في بلدكم المغرب
وأن أعرب لضيوفنا عن اعتزازنا باحتضان هذا الملتقى الذي يندرج في
إطار مشروع **"المساواة بين الجنسين والقيادة"** الرامي إلى تعزيز قدرات
المرأة ووصولها إلى مناصب القرار والمسؤولية **بمنطقة الشرق الأوسط وشمال**
إفريقيا (MENA).

وأغتنم هذه الفرصة لتوجيه تشكراتي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة،
ولوزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية الفرنسية، وتهانئي للمشرفين على
تنظيم هذه التظاهرة العلمية والسيد المدير العام للمدرسة الوطنية العليا
للإدارة على احتضان هذه الملتقيات.

وهي مناسبة سانحة تسبق احتفاءنا باليوم العالمي للمرأة يوم 8 مارس من كل سنة الذي نامل هذه السنة ان يكون نقطة انطلاق عمل الشبكة الجهوية على مستوى دول المينا المكلفة بمقاربة النوع .

حضرات السيدات والسادة،

يشكل الرفع من قدرات الموارد البشرية وتأهيلها الصدارة في برنامج تحديث الادارة ببلداننا ،اعتبارا للأهمية الخاصة التي يمثلها العنصر البشري بوصفه الركيزة الأساسية لعمل الجهاز الإداري .

ولعل العمل على تعزيز قدرات المرأة ووصولها إلى مناصب القرار والمسؤولية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) لمن شأنه أن يغني التجربة العربية في هذا المجال ويدعم فرص التعاون والتكامل بين المؤسسات المختصة في دولنا .

ومن الأكد أن مثل هذه التظاهرات ستساهم في تقليص الفوارق بين الرجال والنساء وضمان وضعية كريمة لهن، من خلال اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي لبلورة تصرفات وأفعال تعبر عن تغيرات حقيقية في العلاقات الاجتماعية الراهنة.

وفي هذا السياق، اود التذكير بان هذا المشروع الهام انطلق سنة 2015 ، حيث تم تنظيم دورتين تكوينيتين الاولى بباريس والثانية بالرباط بمشاركة مسؤولات بكل من مصر، الأردن، ليبيا و تونس، والمملكة المغربية.

وقد كانت فرصة للمسؤولات ببلدان الدول العربية للاستفادة واكتساب المهارات في مجال دعم القدرات والتنمية الذاتية ومأسسة مبدأ

المساواة في الإدارة العمومية. وكذا تعزيز قدراتهم للوصول إلى مناصب القرار والمسؤولية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفيما يخص المملكة المغربية فإنها تعمل مثل باقي الدول على إرساء مبدأ المساواة والإنصاف وجعله واقعا عمليا وفعليا ، الى جانب اتخاذ كل التدابير الهادفة إلى ضمان الحماية للمواطنين نساء ورجال.

من جهة اخرى عرف خلال المرحلة الماضية العديد من الأوراش الإصلاحية الهادفة إلى تجسيد المساواة بين الجنسين من خلال إدراجها ضمن المنظومة التشريعية والقانونية والبرامج التنموية، والعمل على بلورة حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين وخلق المؤسسات والهيئات المهمة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

كما عرفت بلادنا قفزة نوعية في هذا المجال بولوج المرأة للحكومة وللمؤسسة التشريعية ولإهم المناصب العليا الى جانب وضع الخطة الحكومية للمساواة " اكرام " 2012-2016 وكذا استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية .

ولا تفوتني الإشارة الى إحداث وتوسيع شبكة التشاور بين الوزارات لتضم جميع الإدارات العمومية ومساهمتها القيمة في وضع البرامج العملية في عملية مأسسة مقارنة النوع ، بالإضافة إلى إحداث المرصد الخاص بمقاربة النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية والذي يشكل اليوم احد الاعمدة الأساسية لمرصد الوظيفة العمومية .

حضرات السيدات والسادة ،

لقد حرصنا على إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين بمناسبة المراجعة الشاملة للنظام الاساسي العام للخدمة المدنية التي نحن بصددتها، وكذا تطوير الوسائل المؤسسية التي تخول للنساء ولوج مختلف مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية.

وإننا لمقتنعون بأن اهتمامنا على مستوى الدول العربية وشمال افريقيا بالمرأة يتعين بالضرورة أن يرتقي من مستوى التحسيس إلى مستوى الأمسة ، بعد أن نضج التفكير وتهيأت الشروط، بفضل الإرادة السياسية الراسخة لقادة بلداننا.

ولن نتوانى عن مواصلة الجهود والحرص على التصيق السليم للمقتضيات المرتبطة بإدماج مقاربة النوع في التدبير الإداري لترسيخ قيم الشفافية والاستحقاق ، **حيث نأمل أن تكون السنة المقبلة ، سنة لمواصلة تفعيل الآليات الهادفة للنهوض بوضعية المرأة في الخدمة المدنية ببلداننا من خلال الشبكة الجهوية لمقاربة النوع التي سنعلن عن إحداثها يوم 9 مارس المقبل على مستوى مصر وتونس والاردن والمغرب لتكون أداة تلاقح للمرأة العربية ونموذجا للممارسات الناجحة يحتدى به .**

وبهذه المناسبة ، فكلكم مدعوون للمشاركة في هذه التظاهرة والمشاركة في اشغالها بعروض حول بعض الممارسات الناجحة في بلدانكم. اتمنى لأشغالكم النجاح والتوفيق.

وفي الأخير، لا بد من التأكيد على أن مسألة المساواة بين الجنسين هي قضية ومشروع مجتمع، تعني مختلف الشرائح والمكونات من مجتمع مدني وحكومة ومختلف القطاعات الوزارية ولا يقتصر الاهتمام بها على وزارات الخدمة المدنية ببلداننا.

وفي هذا السياق، فإن جهودنا يجب أن تنصب بشكل أساسي على التربية والتكوين والتحسيس والتوعية بمسألة المساواة، سعياً إلى التنزيل الفعلي لها على أرض الواقع مع تجاوز كل المعوقات والممارسات السلبية واعتماد الممارسات الناجحة.

أتمنى لأشغالكم النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.